سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية

عبد الرحيم العطري(*)

كاتب وباحث سوسيولوجي ـ المغرب.

مقدمة

يمكن اعتبار زمن ما بعد الحرب العالمية الثانية نقطة البدء في مسار الدرس المعرفي للحركات الاجتماعية؛ فقد عرفت السنوات الأولى لما بعد الحرب احتداماً قوياً للنقاش السوسيولوجي والسياسي بشأن تفسير الفعل الاحتجاجي الذي تمارسه هذه الحركات.

كانت الرغبة في فهم شروط الانبناء موجهة إلى كثير من الدراسات، وشاحذة لعدد من الاجتهادات لباحثين أسسوا لسوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، كمبحث جديد داخل قارة السوسيولوجيا. لكن، إلى أي حد استطاع مجموع هذه الاجتهادات أن يؤسس علمياً لهذا المبحث الجديد، وأن يجعل منه مدخلاً ضرورياً إلى قراءة الظاهرة الاحتجاجية؟ بل هل يسعف التراكم النظري الحاصل في هذا الشأن في استيعاب جميع ألوان الحركات الاجتماعية، بدءاً من أشكالها التقليدية إلى موجاتها الجديدة التي باتت على درجة عليا من التنظيم والاحترافية؟

إن البحث في تاريخ الحركة الاجتماعية سيقود حتماً نحو البدء الإنساني، وتحديداً نحو مختلف الحركات الاحتجاجية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية في الأزمنة القديمة؛ فالحركة الاجتماعية في بُعدها الاحتجاجي تعدّ ممارسة قديمة في التاريخ البشري، إلا أن استعمالها كمفهوم نظري يظل حديثاً؛ فقد كان على قارئي اللحظات التاريخية الاحتجاجية أن ينتظروا سنة ١٨٤٢، لينحت لورينز فون ستاين (L. von Stein)(١) مصطلح الحركة الاجتماعية للدلالة على أشكال وصيغ الاحتجاج الإنساني الرامية إلى التغيير وإعادة البناء.

فالتاريخ البشري يعج بكثير من الحركات الاحتجاجية الباصمة لمسارات من التحول والتجاوز، التي لا يمكن القفز عليها بأي حال من الأحوال في سياقات التحقيب السوسيولوجي للواقعة الاجتماعية. ذلك أن ثورة العبيد بقيادة سبارتاكوس ضد سلطة روما، وغيرها من

(*) البريد الإلكتروني: aelatri@yahoo.fr.

(١) يشير العديد من أدبيات الحركة الاجتماعية إلى أن هذا المؤرخ والباحث الألماني هو الذي نحت مصطلح الحركة الاجتماعية، من خلال دراسته مختلف التعبيرات الاجتماعية والاشتراكية في المجتمع الفرنسي، وهذا ما أكده جون إتيان وآخرون في قاموس علم الاجتماع. انظر: (Etienne [et al.], 1997: 216).

ثورات الفلاحين والعمال والنساء في القرون الأخيرة، تؤشر كلها على حركات اجتماعية يراد من ورائها صوغ علاقات مجتمعية جديدة، وبناء أسلوب حياة مختلف عن الفائت. ومع ذلك، تظل هذه القرون الثلاثة الأخيرة من التاريخ الإنساني من أقوى اللحظات التي مهدت لصوغ المفهوم الجديد للحركة الاجتماعية، وذلك اعتباراً لما عرفته من ثورات مهمة وحاسمة. لقد كانت الثورة الإنكليزية سنة ١٦٨٩، والثورة الأمريكية سنة ١٧٧٦، والثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩، والثورة البولشفية سنة ١٩١٧، ثورات ساهمت بمقدار ما في تجذير الفعل الاحتجاجي وتطوير أشكاله وممارساته، وجعله، وهذا هو الأهم، مثار تساؤلات معرفية من قارات علمية متعددة.

لقد غدت الحركات الاجتماعية موضوعاً للدرس والتحليل، ينشغل به الكثيرون من أهل العلوم الإنسانية، بهدف فهم شروط إنتاجها وسيرورتها ومآلها؛ فأهل التاريخ والسياسة وعلم الإجرام وعلم النفس وعلم الاجتماع، حاولوا جميعاً من داخل مقترباتهم وبراديغماتهم أن يحللوا هذه الحركات ويقدموا الإجابات الممكنة عنها. وفي اللحظة التاريخية التي تتحرك فيها الجماهير، كما هو الأمر في الانتفاضة مثلاً، ضد إخفاقات السلطة الحاكمة، تتجه الأنظار قصداً نحو أهل العلم، لتقديم التفسير السببي لما حدث. ففي أعقاب انتفاضة الشباب لسنة ١٩٦٨، توجهت الاجتهادات العلمية نحو تأسيس سوسيولوجيا الشباب لتشخيص الانتفاضة وتفسيرها (العطري، ٢٠٠٤: ١٦). وفي أعقاب مختلف حركات التحرر الوطني التي عرفتها سنوات السبعينيات من القرن الفائت، فضلاً على الحركات النسائية والحقوقية والبيئية والحركات المناهضة للعولمة والنيوليبرالية، تأكد بالملموس أن فرعاً سوسيولوجياً منشغلاً بالحركات الاجتماعية، صار حاضراً في خارطة السوسيولوجيا، وذلك بالنظر إلى الاجتهادات التي تصب فيه، وتعود إلى باحثين كبار من أمثال أنطونيو غرامشي (A. Gramsci) وبيير بورديو (P. Bourdieu) وتشارلز تلي (Ch. Tilly) وإيريك نوفو (E. Neveu) وأموري ستار (A. Starr) وآلان تورين (A. Touraine).

أولاً: من المفهوم إلى النظرية

قبل الاندلاق مع مسارات الدرس السوسيولوجي للحركات الاجتماعية، يتوجب على هذا المستوى إعادة المفهوم إلى واجهة التدقيق، لاكتشاف شروطه التاريخية وتطوراته الدلالية. فبالرغم من الحضور القوي الذي باتت تسجله هذه الحركات في مختلف الأنساق الاجتماعية والسياسية، فإن إيجاد مفهوم دقيق وموحد لها، ما زال بعيداً، والنتيجة هي، طبعاً، تعاريف غير نهائية، تؤسس اختلافها وتناقضها أحياناً على خلفية الأطر المعرفية والتوجهات الأيديولوجية، وهو ما يفضي في نهاية الأمر إلى ضبابية في الرؤية وفي تقدير حجم وطبيعة الكثير من الحركات الاجتماعية.

إن التباس المفهوم يثير من ناحية ثانية إشكالية أخرى على مستوى القراءة والنمذجة؛ ففي أي سياق يمكن تفكيك الحركات الاجتماعية الاحتجاجية؟ ووفق أي منظور أو توجه سياسي وأيديولوجي يمكن تحليلها؟ خصوصاً أن التراكم المعرفي الذي تحقق في هذا الباب لم يسلم كثيراً من ثقل الأيديولوجيا؛ فالحركات الاجتماعية ظلت لزمن بعيد أسيرة فهم مصطبغ برهانات الصراع الدائر قبلاً بين المعسكرين الشرقي والغربي، بما يفيد في إنتاج

قراءات ماركسية أكثر انتصاراً للحركات الاجتماعية، باعتبارها صراعاً طبقياً وجسراً نحو التغيير، وأخرى رأسمالية لا ترى فيها إلا «عدواً احتياطياً» يتوجب التخلص منه في أقرب فرصة تتيحها شروط التاريخ. بل إن تحليل الحركات الاجتماعية في الأدبيات الفرانكفونية ظل إلى حدود السبعينيات مرتبطاً بالمقاربة الماركسية (Rachik, 2002: 102).

إن تاريخ الدرس العلمي للحركات الاجتماعية لم يتأسس بمعزل عن الصراعات الدائرة في المجتمعات الإنسانية، ولا يمكنه إطلاقاً أن يكون منفصلاً عنها، ما دامت هذه الحركات تدل في الأصل على الصراع، الذي يعني «كل تعارض بين الأفراد أو الجماعات من حيث القيم والمصالح» (Ferréol [et al.], 2004: 38)، فالصراع بُعد من أبعاد الحركة الاجتماعية في شكلها الاحتجاجي القائم أصلاً على الرفض ونشد التغيير.

يشير بلومر (Blumer, 1946) إلى أن الحركة الاجتماعية هي ذلك «الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معيّن؛ فالحركات الاجتماعية هي في نظره «مشاريع جماعية تستهدف إقامة نظام جديد للحياة، وتستند إلى إحساس بعدم الرضا عن النمط السائد، والرغبة في إقامة نسق جديد» (Blumer, 1946: 199). والشرط المؤسس لأية حركة اجتماعية يظل مرتبطاً بفعل التغيير المستمر «كتحول في الزمان يلحق بطريقة لا تكون عابرة بنية وصيرورة النظام الاجتماعي، لمعرفة ما يعدل أو يحول مجرى تاريخها» (Rocher, 1968: 22)، والحركة الاجتماعية لا تكتسب شرعية الوجود إلا إذا جعلت التغيير شرطاً وجودياً لها، وإلا سقطت عنها عناصر المبنى والمعنى.

وفضلاً على هاجس التغيير، يحضر في تعريف الحركة الاجتماعية عنصر آخر لا يقل أهمية عن سابقه، وهو بالضبط عنصر الاستمرارية؛ فقاموس علم الاجتماع لغولد وكولب (Alpe [et al.], 2005: 169) يؤكد أنها جهود مستمرة لجماعة اجتماعية تهدف إلى تحقيق أهداف مشتركة لجميع الأعضاء، فالفعل المستمر هو الذي يؤهل الممارسة الاحتجاجية إلى الانتماء مفهومياً إلى الحركة الاجتماعية كجهود منظمة وغير عابرة تروم كتابة زمن آخر، ينتفي فيه واقع، ويتأسس فيه آخر. لهذا يؤكد فرانسوا شازل (F. Chazel) أن الحركة الاجتماعية هي بمثابة «فعل جماعي للاحتجاج بهدف إقرار تغييرات في البنية الاجتماعية أو السياسية» (Alpe [et al.], 2005: 169)، فالأمر يتعلق بـ «جهود منظمة يبذلها عدد من الناس بهدف التغيير أو مقاومة التغيير في المجتمع» (مجموعة باحثين، ٢٠٠٦: ٦١).

إن الحركة الاجتماعية تفترض درجة معيّنة من التنظيم لبلوغ هدف التغيير والتجاوز، وهذا ما يلح عليه غي روشي (Rocher, 1968) مبرزاً «أنها تنظيم مهيكل ومحدد، له هدف علني يكمن في جمع بعض الأفراد للدفاع عن قضايا محددة» (Badie et Gerstlé, 1979: 75)، وهذا ما يقود إلى الاعتراف مرة أخرى بحساسية عنصر القضية الموجبة والمولدة للحركة الاجتماعية؛ فكل حركة تعمل من أجل قضية معيّنة، وتحتج أساساً من أجلها. ومنه يمكن الانتهاء إلى أن الحركة الاجتماعية لا تكتسب مبناها ومعناها بعيداً عن الحد الأدنى من التنظيم ووضوح الأهداف وشرط القضية، وقبلاً وجود جماعة تؤطرها قيم ومعايير تتحقق حولها درجة من الإجماع.

إن تعريف الحركة الاجتماعية يثير الكثير من الاختلافات، تبعاً لتعدد المقاربات والمنطلقات النظرية والمنهجية، إلا أن الاختلاف لا يبدو محتدماً حول تحديد خصائصها المحتملة، بالرغم من مجمل الحبر الذي أسيل حول نحت مفهوم موحد وواضح للحركة الاجتماعية. فأغلب التعاريف تؤكد أن الأمر متصل بجهود جماعية مقصودة لأفراد ذوي أهداف محددة يسعون إلى تحقيقها بمقاربة جماعية، وأن الأمر يتصل أيضاً بوجود معايير مقبولة اجتماعياً، ومن الممكن أن يتحقق في صددها نوع من الإجماع في شكل تضامن وتأييد مطلق أو تعاطف نسبي. كما تتميز الحركات الاجتماعية في غالبيتها بالإرادة الواعية للأعضاء، على اعتبار أن التغيير يفترض بداهة درجة معيّنة من الوعي بالحاجات والمطالب، هذا بالإضافة إلى وجود حد أدنى من التنظيم كخصيصة مميزة للحركة الاجتماعية.

إن الصعوبات التي يطرحها التعريف تبرر إلى حد ما اتساع دوائر النقاش المعرفي الذي أثير حول الحركات الاجتماعية منذ منتصف القرن العشرين، ذلك أن أنظار الباحثين من علوم مختلفة اتجهت نحو تحليل الأفراد والجماعات التي تخرج محتجة ومطالبة بالتغيير، في شكل مظاهرات وانتفاضات وحركات تمرد وحركات احتجاج أخرى أكثر تنظيماً وتأثيراً. وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى النتائج الأولى التي قدمها علم الإجرام الذي انشغل باحثوه الإيطاليون بظاهرة «الجماهير المجرمة» التي تمارس هذه الأفعال الاحتجاجية، مؤكدين أنه تعبير ينسحب على «جميع الحركات الاجتماعية والمجموعات السياسية، من الفوضويين إلى الاشتراكيين، وبالطبع العمال، وهم في حالة الإضراب عن العمل أو التجمعات الحاصلة في الشوارع» (لوبون، ١٩٩٧: ٢٨).

إن تفسيراً كهذا الذي يقدمه علم الإجرام الإيطالي لا يخلو من توظيف سياسي وأيديولوجي، ذلك أنه يعلن ضمناً وعلناً الانتصار لمقولات الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي بدلاً من التفكير في الظاهرة كمؤشر على الاختلال والصراع الاجتماعي بين مكونات المجتمع. وهكذا، وفي حمأة الصراع الأيديولوجي، سيظهر الكثير من الأطروحات الماركسية التي تجعل من الحركات الاجتماعية المحرك الفعلي للتاريخ، مزيلة عنها تهمة «الجريمة»، ومدرجة إياها في الشروط الموضوعية لبناء المجتمع الاشتراكي. فهذه روزا لوكسمبورغ (R. Luxembourg) تقول إن «الحركات الشعبية ناجمة عن قوة طبيعية تجد منبعها في الطابع الطبقي للمجتمع العصري»، فالأمر لا يتعلق بجماهير مجرمة، بل بنتاج موضوعي لفصول من الاستغلال والتوزيع غير العادل للثروات.

لقد تعذر التمكن المعرفي الموضوعي من الحركات الاجتماعية، وذلك في سياق الصراع الأيديولوجي الدائر بين معسكر شرقي منتصر للاشتراكية ومتمثل لهذه الحركات كفعل تاريخي حاسم، ومعسكر غربي مؤمن بالرأسمالية أفقاً ومعتبر هذه الحركات دليلاً على إخفاقات السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي. إلا أن بالرغم من ذلك، فقد تواصلت المقاربات والتحليلات التي تصر على التحرر من ثقل الأيديولوجيا في الفهم والتفسير، أملاً بإنتاج مقاربات موضوعية لهذه الحركات، كأشكال ومضامين اجتماعية تعبّر عن فاعلية إنسانية لتغيير الواقع والمواقع والمصالح.

وبالنظر إلى حساسية وأهمية الحركات الاجتماعية في صوغ التغيير، أو على الأقل في التعبير عنه، فإنها ستصير مدخلاً أثيراً إلى قراءة الأفراد والجماعات، واكتشاف العديد من النتائج التي تخص الديناميات الأكثر تعقيداً. لهذا سيحرص غوستاف لوبون (G. Loppon) من داخل علم النفس الاجتماعي على التفكير علمياً في سيكولوجية الجماهير، مقدماً الملامح والشروط والأشكال والظواهر التي تحدد الفعل الجماعي.

لن يتوقف الأمر عند الدرس السيكولوجي، بل سيتعداه إلى الجغرافيا والتهيئة الحضرية. ففي بحر الستينيات، وفي إثر النقاشات التي تعالت حول تهيئة وإعداد التراب، وذلك من أجل محو وتجاوز الاختلالات البنيوية العميقة بين الجهات، سيجد أهل الجغرافيا الحضرية والتنمية المحلية أنفسهم مدعوين إلى تأمل الانتفاضات الحضرية والقروية لتحليل أسبابها وسياقاتها، مقدمين بذلك العديد من المقاربات التي تؤكد أن التهميش السكني والمجالي عامل مركزي في إنتاج الفعل الاحتجاجي؛ فالحركات الاجتماعية، وفقاً لهذا البراديغم، يتوجب النظر إليها في إطار جدل المركز والهامش، حيث يسود الاختلال، وتنفرط إمكانات الضبط الاجتماعي، وتحل الفوضى مكان الاتساق والتوازن.

وستكون الحركات الاجتماعية أيضاً محط اهتمام أهل السياسة والتاريخ، وستصير أفقاً للاشتغال في العلوم السياسية، لفهم الحركات السياسية والنقابية الكبرى والزعامات والتحالفات وجماعات الضغط، مثلما سيواصل المؤرخون، كما العادة، توثيق الانعطافات المفصلية في تاريخ الشعوب التي تكون الحركات الاجتماعية منتجة لها. وإذا كان علم السياسة يلح في تحليله لهذه الحركات على الصراع السياسي من أجل الوصول إلى دفة التدبير وصناعة القرار، فإن التاريخ يقدم نفسه كعلم ومنهج قادر على التقاط تفاصيل الحركات الاجتماعية وتوثيق سيروراتها في اتصال مع التحولات التي يجيش بها مجموع النسق.

انطلاقاً من النتائج التي اهتدت إليها هذه المعارف، وبالنظر إلى أواليات الممارسة السوسيولوجية كمعرفة تهفو إلى الفهم، ستجد السوسيولوجيا، ومنذ أواسط القرن الفائت مدعوة إلى تأسيس فرع جديد يهتم بفهم الحركات الاجتماعية، فثمة مبررات موضوعية عدة توجب هذا الانشغال وتزيد من ضرورته. فالحركات الاجتماعية تندرج ضمن صلب الاهتمام المعرفي للسوسيولوجيا، كما أنها تعد مفتتحاً نوعياً لتحليل ظواهر أخرى يطرحها النسق الاجتماعي في إطار سياقات التقاطع والتوازي، التي تعبر عنها الوقائع الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى «عسر المعنى» الذي تنطوي عليه هذه الحركات كممارسات دالة على الأزمة والاختلال في كثير من الأحيان.

لقد كانت الحاجة، وما زالت، إلى سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية كمعرفة قادرة على الإجابة عن مختلف القضايا والأسئلة التي يثيرها الاحتجاج الاجتماعي. فمع ثلة من أهل السوسيولوجيا في القرن العشرين، سينطلق البدء السوسيولوجي في تشريح ظاهرة الحركات الاجتماعية وتفكيكها، وستتسع مساحات الانشغال، مثلما ستتعدد المقاربات والتحليلات، وستلوح في إثر ذلك أسماء باحثين سخّروا جانباً مهماً من جهودهم العلمية لدراسة هذه الحركات.

إن هذه السوسيولوجيا تقدم نفسها اليوم كتخصص معرفي يهتم بدراسة وتحليل الحركات الاجتماعية كتاريخ اجتماعي، وكصراع دائر بين مكونات النسق، وكدينامية إنسانية يشارك في صنعها الأفراد والجماعات. فتاريخ الحركات الاجتماعية وديناميتها المفتوحة على الصراع الاجتماعي يعدّ هدفاً حيوياً للدرس السوسيولوجي، الذي يستوجب التركيز على النشأة والامتداد وأشكال وصيغ التعبير والإعلان عن نفسها، وكذا قنوات الاتصال أو الانفصال مع/ عن المحيط والنسق العام، فضلاً على مآلاتها المتصلة بالتغيير أو الفشل في بلوغه.

إن الحركة الاجتماعية تفترض دوماً انبناء محاولات قصدية للتدخل في مسارات التغيير الاجتماعي، وهذا ما يجعل منها موضوعاً متعدد الأبعاد في خارطة البحث السوسيولوجي، اعتباراً لاتصالات وتقاطعات التغيير الاجتماعي مع كثير من الحالات والوقائع الاجتماعية التي يجيش بها المجتمع، بل ويجعل منها موضوعاً بنيوياً لا يمكن الاشتغال عليه سوسيولوجياً إلا باعتماد مقاربة تركيبية تستثمر تقنيات ومناهج شتى، وتتوسل نظريات ونتائج من قارات علمية متعددة، وصولاً إلى درجة متقدمة من الفهم والتفكيك. فالحركات الاجتماعية في مطلق الأحوال لا تنشأ من فراغ، وإنما تجد جذوراً لها في النسق المجتمعي الذي تنمو فيه، وهو ما يتطلب بناء مقاربات أكثر أصالة وعمقاً في أثناء التحليل السوسيولوجي لها. وهكذا يمكن عند بناء الموضوع السوسيولوجي للحركات الاجتماعية التمييز بين ثلاثة مستويات من الاشتغال، فهناك البعد التنظيمي، والبعد الخطابي، فضلاً على سؤال المآل كبعد آخر في مسارات الانشغال العلمي بهذه الحركات.

فكل حركة اجتماعية تتطلب حداً أدنى من التنظيم، مع ما يستتبع هذا التنظيم من آليات وقواعد للسلوك والتدبير والتعبير، وهي محددات أساسية للبنية التحتية للفعل الاحتجاجي. كما لا يمكن إطلاقاً أن نتصور حركة اجتماعية بلا خطاب مؤطر وموجّه لفكرة الاحتجاج، فالخطاب يعبّر عن البنية الفوقية للحركة الاجتماعية، في حين يمكن اعتبار البحث في المآل سؤالاً مفصلياً في دراسة هذه الحركات، لكونه يدل من خلال التفكير فيه على المبنى والمعنى المفترضين لها.

إنها أكثر الأسئلة أهمية وحساسية في مطبخ سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، وهي الأكثر حضوراً في التعاطي المعرفي مع أشكال الاحتجاج؛ إنها العناوين الكبرى لانشغالات هذه السوسيولوجيا التي صارت الحاجة إليها ملحة جداً في زمن الاحتجاج والاحتقان محلياً وعالمياً. لكن، بالنظر إلى مجموع التراكمات الحاصلة في درس هذه الحركات، هل يمكن الحديث عن تأصيل نموذج نظري للفهم والتفسير؟ وهل هناك نظرية/ نظريات عامة للحركات الاجتماعية؟ أم أن الأمر ما زال حتى الآن متعلقاً بجهود متفرقة تحاول، كلٌّ من منطلقاتها، أن تؤسس لفهم سوسيولوجي خاص لها؟

بالرغم من جدة التعاطي العلمي مع موضوع الحركات الاجتماعية، فقد تمكن عدد من الباحثين من بناء نظريات قائمة الذات والسؤال للتفكير فيها وتقديم خلاصات بشأنها، وفي هذا السياق يمكن التمييز بين النظريات الأربع التالية:

١ ـ **نظرية السلوك الجماعي**، وهي تعود إلى سنوات البدء في درس وتحليل

الحركات الاجتماعية، أي إلى سنوات الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين (Etienne [et al.], 1997: 217)، وتدين هذه النظرية بالكثير لمدرسة شيكاكو (Neveu, 2002: 41)، وأساساً لبارك (Park) ومن بعده بلومر، كما تدين لبعض الوظيفيين من أمثال سملسر (Smelser) وبعض الباحثين القريبين من علم النفس الاجتماعي، مثل غور (Gurr). وتستند في تفسيرها للحركات الاجتماعية إلى خلاصات علم النفس الاجتماعي وسيكولوجية الجماهير. وتربط هذه النظرية ميلاد الحركات الاجتماعية بحدوث مظاهرات وأشكال من الهستيريا الجماعية، حيث تنتقل العدوى الجماعية التي تجعل الفرد منساباً مع السلوك الاندفاعي، بمعنى أن الحركات الاجتماعية، وفقاً لهذا الفهم، تنطوي على ردود أفعال، ليست بالضرورة منطقية تماماً، في مواجهة ظروف غير طبيعية من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعية الأساسية. ويؤكد أنصار هذه النظرية المسار الانحرافي الذي قد تسير فيه الحركة الاجتماعية، أي أن من الممكن أن تحتمل في مستقبلها ملامح الخطورة، تماماً كما هو الأمر بالنسبة إلى الحركات الفاشية في ألمانيا وإيطاليا. كما يصرون على اعتبارها انعكاساً لمجتمع مريض، حيث لا تحتاج المجتمعات الصحية إلى حركات اجتماعية، بل تتضمن أشكالاً من المشاركة السياسية والاجتماعية.

٢ ـ **نظرية تعبئة الموارد**، التي تبلورت في الستينيات من القرن الفائت ارتكاناً على فهم خاص يبحث في انبناء الحركات الاجتماعية وآليات تدبيرها وتشكلها بواسطة الموارد الاقتصادية والسياسية والتواصلية، التي تتوافر للأفراد والجماعات المنخرطة في الفعل الاحتجاجي، بدون إغفال القدرة على استعمال هذه الموارد. وقد ظهرت الإرهاصات الأولى لهذه النظرية في أمريكا[٢]، في سياق البحث عن إطار تحليلي للحركات الاجتماعية، خصوصاً مع تنامي الحركات النسائية وحركات السود والمدافعين عن البيئة. ويعدّ أوبرشال (Oberschal) وغامسون (Gamson) وتيلي وماكارثي زالد (M. Zald) من أبرز منظّري هذا الاتجاه (Neveu, 2002: 52). ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية هي استجابات منطقية لمواقف وإمكانيات طرأت حديثاً في المجتمع، وعليه لا يتوجب اعتبارها مؤشرات للاختلال الاجتماعي، بل هي مظهر من مظاهر الفاعلية الاجتماعية ومكون بنيوي من العملية السياسية. لهذا، تعير هذه النظرية جانباً كبيراً من الاهتمام للعلائق القائمة بين هذه الحركات والقضايا السياسية المثارة في النسق المجتمعي، لاكتشاف جدل التأثير والتأثر بين الاحتجاجي والسياسي.

٣ ـ **نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة**: لقد تم تأصيل هذه النظرية في أوروبا لتبرير مجموعة من الحركات الجديدة[٣] التي عرفتها الستينيات والسبعينيات من القرن

(٢) إن كتاب (زالد، ١٩٧٣) هو الذي دشّن لميلاد نظرية تعبئة الموارد.

(٣) تشمل الحركات الاجتماعية الجديدة مختلف أشكال الفعل السياسي التي ظهرت خلال عقد الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، والتي تنطوي على النضال في صيغه التقليدية (عمل نقابي أو حزبي)، هذا بالإضافة إلى الحركات السياسية والاجتماعية الجديدة المرتبطة بمناهضة العولمة والليبرالية الجديدة، وكذا الدفاع عن حقوق المرأة والبيئة وحركات الشواذ...

الماضي. كما أنها طورت مع فريق[٤] آلان تورين في فرنسا، وألبرتو ميلوتسي (A. Melluci) في إيطاليا، وكلوس أوف (C. Offe) في ألمانيا، وكريسي (Kriesi) في سويسرا، وكلاندرمانس (Klandermans) وتارد رايتشمان (T. Reichman) وكوبمانس (Koopmans) وفرناندز (Fernandez) في إسبانيا (Neveu, 2002: 66). وتتمثّل هذه النظرية الحركات الاجتماعية كفعل اجتماعي عاكس لتناقضات المجتمع الحديث بسبب العولمة والنيوليبرالية والبيروقراطية المفرطة، كما أنها أيضاً تختزن الحلول الممكنة لجميع هذه الأعطاب والتناقضات. ويتم التشديد دوماً في إطار هذه النظرية على الاختلافات القائمة بين الحركات الاجتماعية القديمة والأخرى الجديدة، التي تؤشر على الانتقال من الدفاع عن المصالح الطبقية إلى الدفاع عن المصالح غير الطبقية المتعلقة بالمصالح الإنسانية الكونية. وهو ما يعبّر، حسب منظّري هذه المقاربة، عن أن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تهتم أكثر بتطوير الهوية الجماعية والمراهنة عن الطبقة المتوسطة بدلاً من الطبقة العاملة.

٤ ـ براديغم الفعل/الهوية: تعتبر هذه النظرية الحركات الاجتماعية ديناميات اجتماعية حائلة دون الركود أو الثبات الاجتماعي؛ فهي أفعال احتجاجية تروم التغيير ومقاومة جميع إمكانيات التكريس وإعادة إنتاج القائم من الأوضاع، وهو ما يجعل منها ممارسات ضد الهيمنة. فأنصار هذه النظرية يؤكدون أن المجتمعات البشرية سائرة على درب الانتقال من الشكل القديم للرأسمالية الصناعية إلى مجتمع مرحلة ما بعد التصنيع القائم على «البرمجة»، حيث يسيطر التكنوقراط وتتنامى عناصر الهيمنة والتوجيه. وعليه، يلح أنصار هذه النظرية على أن المجتمع المبرمج والموجّه من جانب التكنوقراط يبخس دور الطبقة العاملة ويحد من فعاليتها في صناعة التغيير. لهذا ينبغي، وفقاً لهذا البراديغم النظري فهم الحركة الاجتماعية كفعل ضد الهيمنة من أجل تحصين الهوية.

وهكذا ننتهي إلى نتيجة مفادها أن الحركة الاجتماعية، كموضوع للدرس والنقاش المعرفي، استأثرت منذ البدء باهتمام ثلة من الباحثين من شتى التخصصات العلمية، في دلالة قصوى على أهميتها في قراءة الأنساق والتحولات. وإذا كان النقاش قد تمحور في وقت سابق حول المفهوم وأشكال الاحتجاج، فإن الاجتهادات النظرية في الوقت الحاضر باتت تنشغل أساساً بالمضامين والهويات والشروط البنيوية التي تميز هذه الحركات، وكل ذلك يسير في اتجاه بلورة وتجذير الدرس العلمي للحركات الاجتماعية كاحتجاجات لا يمكن قراءتها إلا بالانضباط للبراديغم السوسيولوجي.

ثانياً: تورين وبورديو

ما الذي قدمه أهل السوسيولوجيا من أسئلة ومقاربات لفهم الحركات الاجتماعية وتفسيرها؟ ومن هم مؤسسو سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية؟ وأيّهم انشغل بهذه الحركات

(٤) يتكوّن فريق آلان تورين من فرانسوا ديبي (François Dubet) وسيسزا هيغديس (Szusza Hegdus) وميشيل فيوركا (Michel Wiewiorka). انظر: (Vaillancourt, 1991: 214).

بصورة قوية؟ وإلى أي حد تسعف الخلاصات السوسيولوجية في التمكن المعرفي من الحركات ذاتها؟ ثم كيف تقدم المقاربة السوسيولوجية نفسها ضمن خارطة العلوم الإنسانية؟ وما الإضافات النوعية التي تقترحها كأدوات اشتغال أو كنتائج علمية؟

إن سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية تدين نظرياً ومنهجياً للكثير من المفكرين والباحثين من قارات معرفية متنوعة. ويمكن التمييز في تاريخ هذه السوسيولوجيا بين ثلاث مراحل مهمة: **الأولى** هي مرحلة ما قبل سنة ١٩٦٨، التي ظهرت فيها اجتهادات منظّري الحركات الجماهيرية، هذا بدون إغفال التراث المتصل بالمجتمع المدني والصراع الطبقي العائد إلى هيغل وكانط وغرامشي وماركس، فضلاً على نتاجات منظّري السلوكات الجماعية المتأثرين ببارسونز.

وهناك مرحلة **ثانية**، تمتد من سنة ١٩٦٨ إلى حدود سنة ١٩٨٩، ظهرت فيها نظرية تعبئة الموارد والحركات الاجتماعية الجديدة، وذلك مع زالد وتورين وإيمانويل كاستلز وميلوتسي. أما المرحلة **الثالثة**، فتتعلق بالفترة الزمنية الممتدة من سنة ١٩٨٩ إلى الآن، وهي عرفت تطويراً للمقاربات النظرية الفائتة واللاحقة في سبيل فهم التحولات التي تعرفها دينامية الحركات الاجتماعية.

وبحثاً عن مؤسسي سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، يلتمع اسم عالم الاجتماع الفرنسي تورين الذي انشغل إلى حد بعيد بالحركات الاجتماعية ممارسة وتنظيراً، تماماً كما هو الأمر بالنسبة إلى عالم الاجتماع الفرنسي الراحل بورديو. وهذا ما يستوجب في هذا المستوى من النقاش الاقتراب أكثر من فهمهما الخاص للحركات الاجتماعية ومقاربتهما لها، فمنجزهما السوسيولوجي جدير بالمتابعة والانشغال، ليس فقط بالنظر إلى عمق الإنتاج السوسيولوجي حول هذه الحركات، بل اعتباراً أيضاً للنضال والالتزام كما صورة المثقف العضوي الذي نحتها غرامشي، وهذا الكل النظري والممارساتي يعدّ مبرراً موضوعياً لتقديمها كعلمين بارزين في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية والاحتجاجية.

والواقع أن تورين يستند في انهجاسه بالحركات الاجتماعية إلى موقفه النقدي من فكر ما بعد الحداثة، باعتباره فكراً هداماً للنموذج العقلاني، مؤكدا أن هذه الحركات هي فعل خاص يؤشر على سلوك جمعي لفاعلين من جماعة معيّنة تناضل ضد جماعة أخرى من أجل القيادة الاجتماعية؛ فالصراع حاضر بقوة في مستوى هذه الحركات (Alpe, [et al.], 2005: 169). ويميز تورين في تصنيفه لهذه الحركات بين الجانب النوعي المتصل بالأشكال والصيغ، والجانب التنظيمي المفتوح على شروط الإنتاج والتكوين (Ferréol [et al.], 2004: 122)، ويضيف قائلاً إن الحركات الاجتماعية تستوجب منظوراً غير اختزالي البتة، بحيث يتعين «النظر إليها في نسق من التفاعلات التي تنطوي عليها» (Ferréol [et al.], 2004: 122).

إن العمل السوسيولوجي، في رأي تورين، لا يفترض ممارسة ذات بعد واحد، عبر الحرص الدائم على «تفسير كل الظواهر الاجتماعية بعامل مهيمن هو العامل الاقتصادي» (Touraine, 1973: 18)، فثمة عوامل أخرى أكثر أهمية، يتوجب الانتباه إليها في تفسير الفعل الاجتماعي. فالمجتمع هو «منظومة صلات اجتماعية ونقاشات وصراعات ومبادرات سياسية

ومطالبات وصنوف ضياع» (Touraine, 1973: 19)، إنه ليس معطى ثابتاً يجعل الباحث يطمئن إلى مقاربات جاهزة ونمطية، وإنما هو نسق من الصراع المتواصل الذي يستدعي الشحذ المستمر للأسئلة الجسورة، التي تتأسس بالضرورة على التركيب والتداخل.

ولهذا يعتبر أن الموضوع الرئيسي للسوسيولوجيا هو «دراسة التصرفات الاجتماعية، وفي الدرجة الأولى، دراسة التصرفات التي ترتبط مباشرة بالتاريخية، أي بعلاقات وصراعات الطبقات، تصرفات ندعوها الحركات الاجتماعية» (Touraine, 1973: 19). ولعل هذا الفهم الخاص لغايات السوسيولوجيا هو ما جعله يراهن منذ البدء على تجذير سوسيولوجيا الفعل (Touraine, 1965) التي تركز اهتمامها على الفعل والعلاقات والصراعات والبنى والأنساق الاجتماعية.

لقد عمل تورين على تأسيس نظريته حول الحركات الاجتماعية، وتحديداً حول الجديد منها، منذ منجزه الموسوم بـ **الوعي العمالي** (*La Conscience ouvrière*) (Touraine, 1968)، الذي يعتبر فيه العمال فاعلين تاريخيين بامتياز، ثم عمله المفصلي الآخر الذي سمّاه **الكلمة والدم** (*La Parole et le sang*) (Touraine, 1988)، وتعرض فيه لعدد من الحركات الاجتماعية المهمة في أمريكا اللاتينية. ولقد استمر في الاشتغال على الفعل الاحتجاجي بمعية فريقه العلمي، منتهياً إلى مقاربات متعددة المناحي، تتوجه إلى الحركات الطلابية والعمل النقابي والاحتجاجات الجديدة لأنصار البيئة ومناهضي العولمة، وهي المقاربات التي لا يمكن تجاوزها في التحقيب العلمي لسوسيولوجيا الحركات الاجتماعية من حيث الحصيلة والتراكم.

لقد حاول تورين في كتاب **الصوت والنظرة** (La Voix et le regard) الصادر سنة ١٩٧٨، ومن بعد في كتاب **سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية** سنة ١٩٩٣، أن يدمج الفاعل (الموضوع) في التنظير للحركات الاجتماعية؛ فبالنسبة إليه، يدل تنامي هذه الحركات في المجتمع ما بعد الصناعي على إخفاقات النظام الديمقراطي في ضمان الحرية والمساواة والإخاء. فالدولة بمختلف أجهزتها القمعية والأيديولوجية تعمل جاهدة على التقليص من مساحات الحرية، ولهذا، تنطرح هذه الحركات الاحتجاجية الجديدة كوسيلة وحيدة لاسترجاع هذه الحرية. وبالنفس التحليلي ذاته استمر يورغن هابرماس في كتاب **النسق والحياة العالمية** (*Life World and System*) الصادر سنة ١٩٨٧، في تأكيد أن المجتمع ما بعد الحداثي يعرف استعماراً لعالم المعيش عبر بنى الدولة والسوق. فالحياة الشخصية صارت مسيسة، وهو ما يجعل من الحركات الاجتماعية الجديدة الأفق المحتمل لرد الفعل الدفاعي الآمل بالخروج من هكذا وضع. إنها الإمكان، ربما الوحيد، لتحريك الفاعلين وغيرهم من الخاضعين لهيمنة الدولة والسوق، من أجل بناء مجتمع تنتفي من جنباته جميع مظاهر الإقصاء والتهميش.

ويبدو من مجموع هذه الاجتهادات أن تورين ينتصر للحركات الاجتماعية بسبب حيويتها في صوغ مجريات التاريخ وقلبها. من هنا، فإنه يعتبر العمال فاعلين تاريخيين، وأصحاب الحركات الاجتماعية الجديدة فاعلين جدداً في إنتاج المجتمع وإعادة إنتاجه.

ولهذا، فإن «صراع الطبقات لا يمكن أن يتحدد إلا بالنضال من أجل الرهان الأقصى المتمثل في قيادة العمل التاريخي» (Touraine, 1973: 9).

إن تورين يلح في اشتغاله على هذه الحركات على التذكير دوماً بأنها تضم ثلاثة عناصر أساسية، هي: الدفاع عن الهوية والمصالح الخاصة؛ النضال ضد الخصم؛ الرؤية العامة التي يتقاسمها الأفراد (Vaillancourt, 1991: 217). فالحركات الاجتماعية في طبعتيها القديمة والجديدة تفترض وجود صراع حول مصالح ودفاع عن حقوق، مع ما يعنيه الصراع والدفاع من وجود خصوم أو مالكين لوسائل الإنتاج والإكراه، وآخرين غير مالكين بتاتاً، وكل هذا يتطلب حدا أدنى من التنظيم والرؤية وقواعد اللعب. فكل «حركة اجتماعية تتميز بهويتها ومعارضتها وكليتها، مبرزاً بأن الحركات الاجتماعية الجديدة تقدم نفسها كمولدات للتاريخ المعاصر» (Vaillancourt, 1991: 219)، فثمة رهان أقصى على امتلاك التاريخية أو قيادتها أو توجيه الفعل التاريخي، وهذا الرهان هو الذي يولد الحركات الاجتماعية في مجتمع ما. فاعتباراً لكون العلاقات الاجتماعية قائمة على الصراع الدائم والبنيوي بين من يملك ومن لا يملك، أي بين من يعبّر عن النموذج الثقافي ويمارس إكراهاً على مجموع المجتمع، ومن يساهم في حركة النموذج الثقافي ولكنه لا يديرها، فإن الصراع الطبقي يتواصل ويمهد لانبناء الحركات الاجتماعية.

فهذه الحركات تؤشر على الرغبة في إعادة كتابة التاريخ لصالح من لا يفيد من الأوضاع القائمة، ومن يظل مبعداً من صناعة القرار وصوغ التاريخ. لهذا تعدّ لحظات تاريخية مهمة وجديرة بالدرس السوسيولوجي، لقراءة جميع تفاصيل النسق المجتمعي؛ فهي جسر عبور نحو اتساق المجتمع واختلاله، وهي أيضاً المدخل الرئيسي إلى بناء سوسيولوجيا الفعل بالفهم التوريني.

وعلى درب البحث عن مؤسسي سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية يلوح بيير بورديو كعَلَم بارز أسهم في توسيع دوائر النقاش والتحليل حول الحركات الاحتجاجية التي عرفتها فرنسا والعالم منذ انتفاضة الشباب سنة ١٩٦٨. فمنذئذ وبورديو مستمر في التقاط تفاصيل هذه الحركات، مسائلاً شروط إنتاجها وتناميها في المجتمع الفرنسي وغيره من المجتمعات، إلى الدرجة التي صار فيه اسمه مرتبطاً بحركات مناهضي العولمة، ليس كباحث دارس فقط، وإنما كمنظر ومشارك ملتزم أيضاً[٥]. فهو يشكّل مع نعوم تشومسكي وأنطونيو نيغري[٦] وتيار **لوموند ديبلوماتيك** أبرز المنظّرين للحركات الاحتجاجية المناهضة للعولمة المتوحشة.

---

(٥) لقد شارك بيير بورديو في أعمال المنتدى الاجتماعي العالمي الذي احتضنته مدينة بورتو أليغري البرازيلية خلال سنة ٢٠٠٢، متزامناً مع انعقاد منتدى دافوس. وقد عرف المنتدى الاجتماعي مشاركة أزيد من ٥٠ ألف مشارك من ١٢٠ بلداً، من بينهم ساسة ومفكرون معروفون، مثل الزعيم اليساري الفرنسي جان بيير شوفنمان، والنقابي جوزيف بوفيه، والمفكر وعالم اللسانيات الأمريكي نعوم تشومسكي.

(٦) فيلسوف إيطالي شكّل كتابه المعنون بـ **إمبراطورية**، وكان ألّفه بالاشتراك مع مايكل هارد، الوثيقة الأساسية للمنتدى الاجتماعي العالمي، بل شكّل مرجعاً نقدياً نوعياً أيضاً لعالم ما بعد الحرب الباردة.

ويركن بورديو في تحليله للحركات الاجتماعية إلى ما نحته من مفاهيم وأطروحات بخصوص الحقل ورأس المال والعنف والهابيتوس وجدوى العلم الاجتماعي والمثقف الجمعي. فأدوات التحليل السوسيولوجي البورديوي تفيد كثيراً في فهم وتفهم ديناميات الحركات الاجتماعية، خصوصاً عندما يتم تمثّلها كحقول صراعية في نزاع وتنافس مستمر مع مؤسسات الهيمنة والاحتواء، وأيضاً عندما يتم النظر إليها عبر مقتربات العنف ورأس المال وغير ذلك من المصوغات النظرية والعملية التي اهتدى إليها بورديو وهو يؤصل لسوسيولوجيا متقدمة في النوع والدرجة.

فمنذ سنة ١٩٩٥، بدأ بورديو ينظّر للحركة الاجتماعية الجديدة، ويناضل في أُطرها المختلفة، مقدماً بذلك النموذج الناصع للمثقف العضوي بالمفهوم الغرامشي، ورافضاً النيوليبرالية كلياً، ودليله في هذه المعركة ما انتهى إليه من مقاربات سوسيولوجية وما يؤمن به من التزام سياسي. ففي تلك السنة بالذات، عمل على تأسيس الحركة الاجتماعية الأوروبية بعيداً عن الأحزاب التقليدية، بما فيها الأحزاب القادمة من اليسار، فما راكمه في **مهنة عالم الاجتماع** (*Le Métier de sociologue*)، و**الحس العملي** (*Le Sens pratique*)، و**بؤس العالم** (*La Misère du monde*)، وما إلى ذلك من الكتب العميقة، جعله ينتصر للحركات الاجتماعية الجديدة، محتجاً على العولمة والرأسمالية المتوحشة، التي تتأسس على «قوانين اقتصادية مجحفة، تتوكأ بدورها على سياسة تستهدف نزع السياسة من المجتمع، وذلك بهدف منح سيطرة ومقدرة للقوى الاقتصادية من خلال تحريرها من أية رقابة ومن أية عوائق، وفي الوقت ذاته تخضع الحكومات والمواطنين لسيطرة هذه القوى الاقتصادية التي تم تحريرها» (Bourdieu, 1998: 3)

وسيدعو بورديو، في سياق انشغاله والتزامه بهذه الحركات الاحتجاجية، إلى «حركة اجتماعية أوروبية» تكون خطوة أولى على طريق بناء أممية جديدة، وهي حركة تفترض مزيداً من الالتزام والانخراط الإيجابي للنقابات والحركات الاجتماعية والمثقفين، والذين لا بديل أمامهم لمواجهة إكراهات العولمة واقتصاد السوق غير إبداء الرفض والاحتجاج مادياً ورمزياً، دفاعاً عن «الاجتماعي»، وذلك بإبداع قنوات جديدة للحركة الاجتماعية ضداً في النسخة الجديدة للرأسمالية العالمية التي زاوجت بين التكنولوجيات الحديثة وسلطة المال،وهو يمنحها إمكانيات قصوى للهيمنة والتأثير.

إن النيوليبرالية، في رأي بورديو، هي «اتجاه مفرغ من البعدين الاجتماعي والتاريخي، إنه اتجاه ينبني على التدمير المنهجي لكل ما هو جماعي» (Bourdieu, 1998: 3)، فالسوق كحقل لتبادل المصالح، صارت مسيطرة على جميع تفاصيل الحياة الاجتماعية، عبر ثقافتها المتأسسة من قبل ومن بعد على المنافسة والربح السريع والحركة السريعة لرأس المال، والنتيجة تكاد تنكشف بسهولة في عقود العمل القصيرة الأجل، والتسريحات الجماعية للعمال. ففي ظل هذا الوضع، يعيد بورديو سؤال «الاجتماعي» إلى الواجهة، مفكراً في المآلات المحتملة، ومشدداً في الآن ذاته على ملحاحية الحركات الاحتجاجية.

يقول بورديو في هذا الصدد إن الراهن العالمي يعرف تناقضاً صارخاً: فمن جهة هناك

التدمير المنهجي لكل ما هو اجتماعي، وفي المقابل «هناك نشاط كل الفئات العاملة في المجال الاجتماعي، وكذلك كل أشكال التضامن والتكافل الاجتماعي، التي لن تنهار وتسقط في الفوضى على الرغم من الحجم المتزايد للسكان الذين يعيشون في ظروف العوز والهشاشة» (Bourdieu, 1998: 3). وهذا ما يؤكد أن «سياسة العولمة لها نتائج وخيمة على المجتمع، لا تكون في البداية مرئية ولا مدركة» (Bourdieu, 2002)، ومنه يغدو الرهان المركزي للسوسيولوجيا متمحوراً بالدرجة الأولى حول فضح اللعبة، والانخراط في مختلف أشكال النضال ضد آليات الهيمنة والوصاية.

إن «الاجتماعي» اليوم يعَدّ حقلاً نوعياً لاختبار القوة؛ إنه موضع منافسة شديدة بين من يملكون ومن لا يملكون: «فالحقل دوماً هو مكان اللعبة، أي الحقل الذي تقوم فيه علاقات موضوعية بين أفراد ومؤسسات في حالة تنافس لاكتساب مزايا متماثلة» (بورديو، ١٩٨٧: ٦٨)؛ إنه فضاء من الصراعات والتنافس، وهو هنا مماثل لميدان المعركة، حيث يتنافس «مشاركون على احتكار النوع الخاص من رأس المال الناجع في ذلك الميدان» (بورديو وفاكونت، ١٩٩٧: ١٩). ومن الطبيعي أن يستحيل حقل محكوم بمثل هذه الرهانات إلى أفق للنضال والدفاع عن المصالح أو الوقوف ضدها، «فالأفراد يتموقعون في هذا الحقل تبعاً لرؤوس الأموال الرمزية والمادية التي راكموها خلال مساراتهم الحياتية، وهو ما يدفع نحو انبناء علاقات للسلطة تتخذ طابع الهيمنة (مهيمنون / خاضعون)»، الأمر الذي يقود في نهاية الأمر إلى تبلور الحركات الاجتماعية وتنامي صيغ الاحتجاج والرفض.

والواقع أن الالتزام الذي أبداه بورديو تجاه الحركات الاجتماعية نابع أصلاً من تمثّله للسوسيولوجيا كرياضة من رياضات فنون الحرب (Sport de Combat)؛ فالسوسيولوجيا تصير بلا معنى إذا لم تسهم في تغيير العالم الاجتماعي الذي تدّعي معرفته (برنوصي، ٢٠٠٥: ١١)، إنها معرفة مدعوة في كل حين إلى فضح سياسة العولمة، والوقوف إلى جانب الخاضعين لمنطق الهيمنة والتدمير المنهجي لـ «الاجتماعي».

ففي كتاب **بؤس العالم** (بورديو [وآخرون]، ٢٠٠١)، دشن بورديو فكرة الالتزام والانتصار للهامش ومهمشيه، وهو يقدم، من غير مساحيق تجميل، حالات الإقصاء التي ينتجها المجتمع الرأسمالي، لإعادة اكتشاف الحقيقة الاجتماعية من مفاقسها الأولية، مسائلاً حياة المهاجرين والحركات النسائية والشباب وعمال النظافة وطلاب المدارس ومروّجي المخدرات وكبار السن، وفئات أخرى آثر بورديو وفريقه أن يتركاها تنقل معاناتها بدون تحوير أو رقابة. وهكذا، أنفق بورديو السنوات الأخيرة من حياته في النضال ضد السلطات السياسية والاقتصادية التي تروم الإجهاز على الاجتماعي، داعياً بقوة إلى تحصين الأشكال التقليدية للعلاقات والممارسات الاجتماعية ضد النيوليبرالية، التي يهفو المعلن والمضمر من سياساتها إلى تفكيك المجتمعات ومحو قيم التضامن الاجتماعي على جميع الأصعدة المحلية والكونية. «فهذه السياسات المسطرة بإتقان تسعى إلى استئصال البنى الجماعية التي قد تعوق منطق السوق» (Bourdieu, 1998: 3)، لهذا لم يتردد بورديو في النزول إلى الشارع لممارسة الفعل الاحتجاجي من خلال المشاركة في المظاهرات والاعتصامات، ضد

كل أشكال الهيمنة والتهميش، على اعتبار أن «العالم ليس سلعة» كما يؤكد المنتدى الاجتماعي العالمي.

إن جوهر الحركات الاجتماعية الجديدة يتكثف، حسب بورديو، في سؤال الهيمنة وصراعات التحرر منها؛ فالهيمنة منغرسة في اللاوعي الجمعي، وينبغي في كل حين تبئير هذا اللاوعي وتحويله إلى وعي يعيد كتابة التاريخ، إذ يجب أن يكون كل علم اجتماع تاريخياً، ويجب أن يكون كل تاريخ اجتماعياً... وانبثاق الأحداث التاريخية، مثل أحداث أيار/مايو ١٩٦٨ أو أية قطيعة تاريخية كبرى أخرى، لا يكون قابلاً للفهم إلا بشرط أن يعاد بناء معظم السلاسل السببية المستقلة (بورديو وفاكونت، ١٩٩٧: ٦١) وفي ظل هذا الشرط التاريخي للحركات الاجتماعية، يلتقي مع تورين، فكلاهما لم يتردد لحظة في إعلاء شأن هذه الحركات في كتابة التاريخ، وتحصين قيم وممارسات بصيغة الجمع.

ثمة نقط التقاء عديدة بين تورين وبورديو، وثمة نقط اختلاف كثيرة أيضاً، لكن القاسم المشترك الأكثر بروزاً بينهما هو الانتصار للحركات الاجتماعية الجديدة، والاقتناع الجذري بقوتها المادية والرمزية في صوغ العلاقات والأنساق الاجتماعية والتاريخية. كما أنهما يلحان، كلٌّ من داخل مسكنه السوسيولوجي، على إعادة قراءة الحركات الاجتماعية بنفس تحليلي مغاير، يتجاوز المعرفة الانطباعية المتسرعة إلى التحليل الحذر، بما يفيد نظرياً وعملياً في مواجهة جميع صيغ الهيمنة والتهميش. وإذا كان هناك من درس مهم يستفاد من مقاربة تورين وبورديو للحركات الاجتماعية، فهو درس التحليل التركيبي، الذي لا يغفل أياً من الجوانب أو الشروط التاريخية المساهمة في إنتاج وإعادة إنتاج الاحتجاج، وهو الدرس الذي يتوجب الانضباط بشأنه في كل قراءة ممكنة للحركات الاجتماعية □

المراجع

برنوصي، عمر (٢٠٠٥). «المعرفة والسلطة : بيير بورديوو إعادة تعريف مفهوم الالتزام،» **وجهة نظر**: السنة ٨، العدد ٢٤، شتاء.

بورديو، بيير (١٩٨٧). **الخياطة الرفيعة والثقافة الرفيعة: في تساؤلات الفكر المعاصر**. ترجمة محمد سبيلا. الرباط: دار الأمان.

بورديو، بيير [وآخرون] (٢٠٠١). **بؤس العالم: الجزء الأول**. ترجمة محمد صبح. مراجعة فيصل دواح. دمشق: دار كنعان.

بورديو، بيير وج. د. فاكونت (١٩٩٧). **أسئلة علم الاجتماع: في علم الاجتماع الانعكاسي**. ترجمة عبد الجليل الكور؛ إشراف ومراجعة محمد بودودو. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

زالد، مكارثي (١٩٧٣)، **الحركات الاجتماعية بأمريكا: الاحترافية وتعبئة الموارد البشرية**. [د. م.: د. ن.].

العطري، عبد الرحيم (٢٠٠٤). **سوسيولوجيا الشباب المغربي: جدل الإدماج والتهميش**. الرباط: طوب بريس.

لوبون، غوستاف (١٩٩٧). **سيكولوجية الجماهير**. ترجمة وتقديم هاشم صالح. باريس: دار الساقي.

مجموعة باحثين (٢٠٠٦). **الحركات الاجتماعية في العالم العربي**. القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية.

Alpe, Yves [et al.] (2005). *Lexique de Sociologie*. Paris: Dalloz.

Badie, Bertrand et Jacques Gerstlé (1979). *Sociologie Politique*. Paris: Presse Universitaire de France.

Blumer, Herbert (1946). «Social Movements.» in: Alfred McClung Lee (ed.). *A New Outline of the Principles of Sociology*. New York: Barnes and Noble.

Bourdieu, Pierre (1998). «L'Essence du néolibéralisme.» *Le Monde diplomatique*: mars.

Bourdieu, Pierre (1998). «Néolibéralisme.» *Le Monde diplomatique*: décembre.

Bourdieu, Pierre (2002). «Pour un Savoir engagé.» *Le Monde Diplomatique*: février.

Etienne, Jean [et al.] (1997). *Dictionnaire de Sociologie*. 2ème ed. Paris: Hatier.

Ferréol, Gilles [et al.] (2004). *Dictionnaire de Sociologie*. 3ème éd. Paris: Armand Colin.

Neveu, Erik (2002). *Sociologie des Mouvements sociaux*. 3ème ed. Paris: La Découverte.

Rachik, Abderrahmane (2002). «Ville et Pouvoirs au Maroc.» *Journal of North African Studies*: Spring.

Rocher, Guy (1968). *Introduction à la Sociologie générale: Le Changement social: Tome 2*. Paris: HMH, Ltd.

Touraine, Alain (1968). *La Conscience ouvrière*. Paris: Seuil.

Touraine, Alain (1988). *La Parole et le sang*. Paris: Odile Jacob.

Touraine, Alain (1973). *Production de la Société*. Paris: Seuil.

Touraine, Alain (1965). *Sociologie de l'Action*. Paris: Seuil.

Vaillancourt, Jean Guy (1991). «Mouvement Ouvrière et Nouveaux Mouvements Sociaux: L'Approche d'Alain Touraine: Note Critique.» *Cahiers de Recherche Sociologique*: no. 17.